

## حكم اتخاذ أنية الذهب والفضة

\*د. جيهان الطاهر محمد عبد الحليم

اختلف الفقهاء في حكم اتخاذ أنية الذهب والفضة للرجال والإناث علي قولين ، بيانهما كالآتي:

**القول الأول:** ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية[1]، والمالكية[2]، والشافعية في الوجه الصحيح عندهم [3]، والحنابلة [4] إلي تحريم اتخاذ أنية الذهب والفضة .

وذهب المالكية إلي أنه لا يجوز اتخاذ شيء من الذهب والفضة مثل المكاحل والمرايا المحلاة وأقفال الصناديق والأسرة و المزاب وشبه ذلك، ولا تحلته بشيء من ذلك للرجال ولا للنساء ، وكذلك ما يتخذ في الجدران والسقوف والأخشاب، وما جعل رعوساً للزجاج وأزار وأفتال لثياب الرجال.

[5]

**القول الثاني:** ذهب الحنفية إلي أنه لا بأس بأن يكون في بيت الرجل أواني الذهب والفضة للتجمل لا ليشرب منها ، نص علي ذلك محمد – رحمه الله- . [6]

و حكي عن الإمام الشافعي أن ذلك لا يحرم؛ لأن الشرع ورد بتحريم الاستعمال دون الاتخاذ. [7] ويرجع سبب الخلاف إلي اختلافهم في ذات المحرم الانتفاع أم الاتخاذ.

استدل جمهور الفقهاء أصحاب القول الأول بأدلة من السنة، والمعقول، بيانهما كالآتي:

فالدليل من السنة النبوية الشريفة:

١- عن أم سلمة – رضي الله عنها- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: " **من شرب في إناء من ذهب أو فضة فإنا ما يجرجر في بطنه نار جهنم** " فالجرجرة صوت يردده البعير في حنجرته إذا هاج وقوله: " **في بطنه نار جهنم** " أي يصب أو يتجرع ، وهو أدل علي التحريم. [8]

٢- وعن حذيفة – رضي الله عنه- قال : سمعت النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول: " **لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ، ولا تشربوا في أنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافها، فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة** ". [9]

فدل الحديث الشريف علي النهي عن الشرب في أنية الذهب والفضة فهي لكم في الآخرة تستعملونها مكافأة لكم علي تركها في الدنيا، ويمنعه أولئك جزاء لهم علي معصيتهم باستعماله. [10]

والدليل من المعقول:

١- أن المنع من الاستعمال لما فيه من السرف والخيلاء ، وكسر قلوب الفقراء ، وتضييق النقدين ، وذلك موجود في الاتخاذ، فتكون العلة واحدة ، وبذلك يحرم الاتخاذ كما يحرم الاستعمال.

[11]

٢- أن ما لا يجوز استعماله لا يجوز اتخاذه كالطنبور؛ ولأن اتخاذه يؤدي إلي استعماله غالبا ، فحرم كإمساك الخمر. [12]

٣- أن ما لا يجوز استعماله للرجال ولا لغيرهم يحرم اتخاذه كآلة اللهو. [13]

٤- أنه ذريعة للاستعمال. [14]

واستدل أصحاب القول الثاني بالدليل من المعقول وهو :

١- أن المحرم الانتفاع ، والانتفاع بالأواني إنما يكون بالشرب. [15]

٢- أن الشرع ورد بتحريم الاستعمال دون الاتخاذ وليس كآلة الملاهي ؛ لأن اتخاذاها يدعو إلي استعمالها ؛ لعقد ما يقوم مقامها بخلاف الأواني. [16]

ويمكن أن أناقش أصحاب القول الثاني بأن : المنع من الاستعمال لما فيه من السرف والخيلاء، وكسر قلوب الفقراء ، وتضييق النقدين، وذلك موجود في الاتخاذ، فتكون العلة واحدة، وبذلك يحرم الاتخاذ كما يحرم الاستعمال؛ ولأن ما لا يجوز استعماله لا يجوز اتخاذه ؛ ولأن اتخاذه يؤدي إلي استعماله غالبا .

يتراءى لي - والله أعلم - أن القول الراجح هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من تحريم اتخاذا أنية الذهب والفضة ؛ لأن المنع من الاستعمال لما فيه من السرف والخيلاء ، وكسر قلوب الفقراء ، وتضييق النقدين، وذلك موجود في الاتخاذ، فتكون العلة واحدة، وبذلك يحرم الاتخاذ كما يحرم الاستعمال.

## المراجع

- [1] بدائع الصنائع ١٣٢/٥. الناشر: دار الكتب العلمية.
- [2] بلغة السالك ٦٠/١. ط دار المعارف ، مواهب الجليل ١٢٨/١. دار الفكر .
- [3] المجموع شرح مهذب الشيرازي ٢٥٢ /١. دار الفكر، مغنى المحتاج ١٣٦/١. ط دار الكتب العلمية.
- [4] كشاف القناع عن متن الإقناع ١٧٠/٥. عالم الكتب: بيروت، المغنى ١٠/٧. عالم الكتب : بيروت، مطالب أولى النهى ٥٦/١. عالم الكتب: بيروت .
- [5] حاشية الدسوقي ١٦٥/١ ، مواهب الجليل ١٣٠/١. دار الفكر .
- [6] بدائع الصنائع ١٣٢/٥. الناشر: دار الكتب العلمية.
- [7] مغنى المحتاج ١٣٦/١. ط دار الكتب العلمية.
- [8] فتح الباري. لابن حجر العسقلاني ٧٩/١٠. كتاب: الأشربة. باب: الشرب في أنية الفضة. دار إحياء التراث العربي: بيروت.
- [9] سبق تخريجه في ص ٧ .
- [10] فتح الباري ٧٨/١٠. كتاب: الأشربة. باب: الشرب في أنية الفضة. دار إحياء التراث العربي: بيروت.
- [11] المجموع شرح مهذب الشيرازي ٢٥٢ /١. دار الفكر، المغنى ٧٧/١. عالم الكتب : بيروت، مطالب أولى النهى ٥٦/١. عالم الكتب: بيروت .
- [12] المجموع شرح مهذب الشيرازي ٢٥٢ /١. دار الفكر.
- [13] مغنى المحتاج ١٣٦/١. ط دار الكتب العلمية.
- [14] بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك ٦٠/١. ط دار المعارف، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ٦٤/١. دار الفكر .
- [15] بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ١٣٢/٥، المجموع شرح مهذب الشيرازي ٢٥٢ /١. دار الفكر.
- [16] مغنى المحتاج ١٣٦/١. ط دار الكتب العلمية.